

ملخص البحث :

لقد لعبت وسائل الإعلام منذ عام 2010م وحتى اليوم دوراً محورياً في إنجاح بعض الثورات العربية، وفي إفشال الأخرى، وهو ما يثير التساؤل عن دور الإعلام في خلق رأي عام وتوجيهه صوب أهداف محددة لا التعبير عن حقيقة موقفه من قضاياها وهمومه.

ولقد أخضعت الثورات العربية العديد من قادة بعض الدول العربية وأركان حكمهم لتحقيقات ومحاكمات جزائية عما اتهموا به من جرائم قتل للمتظاهرين وجرائم الفساد بأنواعه، وكان للإعلام دور كبير في التأثير إما إيجاباً أم سلباً على مجريات تلك التحقيقات والمحاكمات.

Summary of Search:

I have played the media since 2010 and even today a pivotal role in the success of some of the revolutions of the Arab, and in the failure of the other, which raises the question about the role of media in creating public opinion and directed towards specific targets do not express the fact that his position on the issues and concerns.

We have subjected the revolutions Arabic many of the leaders of some Arab countries and the pillars of their rule to investigations and criminal trials than they were suspected of the killings of demonstrators and crimes of corruption, types, and the media a major role in influencing, either positively or negatively on the outcome of those investigations and prosecutions.

المقدمة

خير بداية دوماً وأبداً هي البدء بحمد الله جل جلاله على نعمه التي لا تحصى، وفضله الذي لا يعد، عليه توكلنا وإليه أنبنا وبه نستعين. والصلاة والسلام على المبعوث هداية للخلق سيدنا محمد ﷺ.

أولاً : موضوع البحث.

مر على الثورة العربية الكبرى مائة عام تقريباً وها هي الأمة العربية تنتفض من جديد لتثور على حكامها وعكامها كما ثارت من قبل ضدهم.

وإن الناظر إلى الثورتين يلحظ أن أبرز ما يميز الثورة الجديدة هو الدور المحوري لوسائل الإعلام الحديثة وخاصة الفضائيات والشبكة العنكبوتية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

ولا يخفى ما لوسائل الإعلام من دور إيجابي في تثقيف أفراد المجتمع ونقل الأخبار إليهم وتبادل الأفكار والمعلومات ومحو الأمية وتكوين وتوجيه الرأي العام. وكذلك لا يخفى دورها في التأثير سلباً على الظواهر الإجرامية والصراعات السياسية، فهي سلاح ذو حدين.

ولقد لعبت وسائل الإعلام منذ عام 2010م وحتى اليوم دوراً محورياً في إنجاح بعض الثورات العربية، وفي إفشال الأخرى، وهو ما يثير التساؤل عن دور الإعلام في خلق رأي عام وتوجيهه صوب أهداف محددة لا التعبير عن حقيقة موقفه من قضايا وهمومه.

لقد نشرت كثير من وسائل الإعلام صور بعض المتهمين ممن كانوا حكاماً سواء في قفص الاتهام أم داخل عنابر السجون؛ مما يشكل في كثير من الحالات تعدياً على حقوقهم الشخصية ويتعارض مع مبدأ البراءة المفترض في المتهم حتى يصدر ضده حكم قضائي بات.

وكثيراً ما يببالغ الإعلام في نشر أخبار فساد الحكام مما يثير الرأي العام، وقد يدفعه إلي التأثير علي القضاة وأعضاء النيابة ، بيد أن الإعلاميين يرفضون هذا الاتجاه ويرون ضرورة إعلام الجمهور بالجرائم المقترفة وبما يتخذ حيالها من إجراءات ضماناً لرقابته للعدالة الجزائية.

إن المشكلة التي تعاني منها معظم الحكومات العربية الآن تتمثل في سيطرة وسائل الإعلام غير الرسمية على مقاليد صنع القرار من خلال قدرتها على توجيه الرأي العام صوب الفكرة التي تتبناها؛ مما يؤدي إلى تقليص فرص سيطرتها على مجتمعاتها، والتي تشهد تحولات عميقة باتجاه نمط محدود تسعى إليه (الصهيواأمريكية) وتسيطر على آلياته إرادة الهيمنة ذاتها التي كانت قد سيطرت على العالم إبان الاستعمار القديم، مع فارق تغيير العناوين وهويات اللاعبين الرئيسيين، وبالطبع مدى التأثير وقدره الوصول وحجمه، حيث سيطرت الولايات المتحدة ومن والها على الإمبراطورية الإعلامية، وبانتت تعمل من خلال وسائل عدة على (أمركة) العالم، وذلك تحقيقاً لأهدافها الخاصة.

إن المستقبل سيظهر الدور الحقيقي للإعلام الذي سيدعم جيوش ويحبط شعوب ويبدل حكام ويحافظ على آخرين، حتى يكون قادراً على تحقيق النصر لمن يقف بجانبه ولو كان على باطل أو في ضلال.

إن ما نخشاه هو تحول الثورات العربية الحديثة إلى فشل كبير أسوة بما حصل للثورة العربية الكبرى بعد أن وقفت الأمة العربية في وجه الدولة العثمانية واصطفت مع فرنسا وبريطانيا، وذلك إذا ما وقفت الآن في وجه حكامها واصطفت مع الولايات المتحدة ومن والها لنفيق بعد سنوات لنجد أن شيئاً مما كنا نحلم لم يحدث، وأن ما حصل هو مؤامرة كبرى جديدة حيكّت بذكاء ودبرت بليل بحيث يظهر (سايكس بيكو) جديد في الأفق يقسم الوطن العربي إلى عشرات الأوطان ليصبح فريسة سهلة للانقضاض عليه بعد سنوات من قبل إسرائيل لتقيم دولتها الكبرى على أنقاضه.

إننا نأمل أن تعبر الثورات العربية عن أحلام الأمة في التحرر من الاستعمار والدكتاتورية والتبعية والتخلف والجهل حتى يستطيع حكامها الجدد تحقيق طموحاتها في الوحدة والتقدم.

ثانياً : أهمية البحث.

لقد شغل الإعلام العلماء والفقهاء والمفكرين من حيث دراسة علاقته بنواحي الحياة كافة ولقد ظهرت هذه العلاقة بشكل بارز زمن الثورات العربية الحديثة. ولذا

فقد رأينا ضرورة البحث في أثر الإعلام على العدالة الجزائية زمن هذه الثورات؛ ذلك أن دراسة هذه الظاهرة لم تأخذ حظها ونصيبها من الدراسات الجزائية العربية ، فلم نعثر على بحث أو دراسة تتناولها بأي جانب من جوانبها.

كما أن دراسة أثر الإعلام على العدالة الجزائية زمن الثورات والانتفاضات والحروب لم تتخذ شكل الدراسة العلمية القانونية الرامية إلى تفسيرها بل اتخذت شكل الأفكار والتأملات دون غوص في طبيعتها الحقيقة ، فانتسبت معظمها بالبعد عن الدراسة العلمية للظاهرة.

وهنا يثار التساؤل عن مدى فعالية المبدأ القانوني الشهير (المتهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي بات) ؟ وعما إذا كان من حق المتهم رفع دعاوى وقف النشر والتعويض عما نشر عنه خاصة في ظل أن العديد من وسائل الإعلام تبالغ إلى حد كبير في توجيه الاتهامات جزافاً وتنتشر تحليلات غير قانونية عما يجري من تحقيقات أو محاكمات تخالف صريح النص بسبب جهل العديد من الإعلاميين وضيوفهم بأبسط القواعد القانونية.

وهذا التأثير للإعلام يطرح فكرة الدور الذي يقوم به الإعلام في مجال الثورات وعلاقته بالعدالة الجزائية حيث ازدادت دعوات الرأي العام صوب توجيه العمل القضائي بهدف إصدار أحكام وقرارات ترضي وجهات نظره وتشبع نزواته ولو لم تكن عادلة.

ثالثاً : منهجية البحث.

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على أسلوب علمي بحثي متوازن يؤدي الغرض والغاية المرجوة منه ، وهو الأسلوب التحليلي التأصيلي للنصوص التشريعية التي تنظم موضوع البحث ، وذلك من خلال إلقاء الضوء عليها بشكل أوسع وبصورة موضوعية بهدف استجلاء حقيقتها، وبيان موقفنا تجاهها فيما يتصل بما فيها من ثغرات قانونية. فهذا المنهج يربط بين نصوص التشريع والمصلحة المحمية ، مع ضرورة الربط والتأثير في فهمه وتحليله وتأصيله بالسياسة الجزائية التي يتبعها التشريع؛ لأن الأخير يستمد وجوده من المصلحة الاجتماعية التي يعبر عنها المشرع، فيصبح التشريع مادة حية واقعية متطورة.

رابعاً : خطة البحث.

تتركز مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل الذي يثار منذ زمن ليس ببعيد عن مدى تأثير الإعلام على العدالة الجزائية وأثر نشر أخبار الجرائم على إجراءات التحقيق والمحاكمة خاصة زمن الثورات العربية.

ولا ريب أن تلك المشكلة من أهم المشكلات التي تواجه علماء الجريمة على أساس أن تحديدها يسهم في إمكان التعرف على أحسن السبل القادرة على احتواء المؤثرات التي تتجه صوب تغيير مسرى العدالة الجزائية بحيث نضمن أن لا تتحرف بوصلة العدالة عن جادة الصواب فيدان أبرياء ويفلت مجرمون من العقاب. وعلى ضوء ذلك فقد قسمنا دراستنا هذه إلى ثلاثة مباحث ، وذلك على نحو ما هو تالٍ : -

المبحث الأول : علاقة الإعلام بالثورات العربية.

المبحث الثاني : أثر الإعلام على إجراءات التحقيق الجنائي.

المبحث الثالث : أثر الإعلام على المحاكمات الجزائية.

والله ولي التوفيق

القاضي الدكتور

عبد القادر جرادة

المبحث الأول علاقة الإعلام بالثورات العربية

تمهيد :

يرتبط الإعلام الحديث بالعدالة برباط وثيق بحيث يشكل الإعلام مرآة تتير طريق العدالة والتي تأثرت في ظل الثورات العربية بموقف الرأي العام من الحكام المتهمين بالإفساد في الأرض.

ولا ريب أن الإعلام الحر الهادف هو خير وسيلة لإيصال رأي الناس بهدف العمل على تغيير الواقع الحياتي إلى واقع أفضل مما هو عليه والعمل على نشر الحريات والحد من الظواهر الإجرامية ، أما الإعلام الهابط فتأثيره سلبي على الحياة في المجتمع ، ويؤدي إلى ازدياد وتنوع الظاهرة الإجرامية؛ الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى زعزعة استقرار المجتمع وتخلفه عن ركب الحضارة والتقدم والازدهار ¹ :

أولاً : التطور التاريخي للإعلام الفلسطيني

بدأ الإعلام يأخذ دوره الفاعل في ظل الإمبراطورية العثمانية، ففي عام 1909 ومع صدور أول قانون للمطبوعات والنشر؛ سمح بصدور العديد من المطبوعات والنشر التي أخذت دورها في عملية التوعية والتنقيف، ورغم توقف معظمها أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى إلا أن هذا القانون فتح المجال للعمل الصحفي والإعلامي، ولما وقعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني بعد قرار مجلس عصبة الأمم عام 1922م، تم إنشاء محطة الإذاعة الفلسطينية التي تعد " ثاني الإذاعات العربية عام 1936م بعد الإذاعة المصرية عام 1934م" ².

أما بالنسبة للصحافة في فلسطين فقد كانت الحركة الصحفية نشطة وواسعة الانتشار قبل الانتداب البريطاني، ويصدر عدد كبير من الصحف منذ بداية القرن العشرين ³.

وانتقلت الإذاعة الفلسطينية إلى الإذاعة الأردنية، وتم افتتاحها كإذاعة أردنية أول مارس 1959م من العاصمة عمان، وبعد سقوط باقي الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي بعد حرب حزيران عام 1967م صمت البث من محطة الإذاعة

في (رام الله) واستمر بث إذاعة المملكة الأردنية من عمان، في حين لم يكن هناك أي بث إذاعي من قطاع غزة أثناء الإدارة المصرية.

وكان الإعلام من ضمن ما اهتمت به السلطة الوطنية فأنشأت هيئة الإذاعة والتلفزيون في 1993/9/13م، فبدأت إذاعة فلسطين بثها التجريبي يوم 1994/7/2م بخطاب للرئيس الراحل / ياسر عرفات ثم ابتدأ البث الرسمي مع بداية شهر أكتوبر عام 1994م بنشرات الأخبار والبرامج من إنتاج محلي في أستوديوهات أريحا. وقد تسلمت هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية في 1995/12/24م موقع الإرسال الإذاعي التاريخي في رام الله⁴. وهذا الموقع التاريخي للإرسال الإذاعي تم تدميره من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية عندما اجتاحت رام الله في 2002/1/19م.

أما في قطاع غزة فقد تم إنشاء محطة إذاعية ثانية تابعة لهيئة الإذاعة والتلفزيون وهي صوت فلسطين البرنامج الثاني وبدأت بثها الرسمي بتاريخ 2000/3/30م بمناسبة يوم الأرض.

ولم يكن لفلسطين بث تليفزيوني حتى عام 1994م، وظهرت التجربة الأولى بظهور أول تليفزيون بدأ بثه في سبتمبر 1994م بعد تجارب ومعاونة طويلة وقاسية في التفاوض للحصول على موجات البث التليفزيونية وللحصول على محطة الإرسال بمساعدة فنية فرنسية التي استطاعت إقامة محطات إرسال على تلة المنطار في غزة⁵، ثم بدأت الفضائية الفلسطينية عملها في 30 من مارس عام 2000م وأدت دوراً بارزاً في فضح ممارسات الاحتلال والعدوان الإسرائيلي أثناء انتفاضة الأقصى التي بدأت عام 2000م، وقد قامت طائرات الاحتلال بقصف موقع المنطار للبث الإذاعي والتليفزيوني في 20 من نوفمبر عام 2000م ودمرت المكان وأعيد البث بعد فترة وجيزة من مكان آخر.

ثانياً : تاريخ الثورات العربية

الثورة العربية الكبرى هي ثورة قام بها الشريف حسين حاكم (مكة) ضد الدولة العثمانية في يونيو عام 1916م بدعم من بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى، حيث تمكن أفراد القبائل الذين انضموا إلى الحركة من تقجير خط سكة قطارات الحجاز بمساعدة ضابط المخابرات البريطاني (لورنس)، ومنعوا وصول الدعم

التركي إلى الحجاز، وطردوا الجيش التركي من مكة والمدينة والعقبة ومعان ودمشق وأخيراً حلب في عام 1919م⁶.

وكانت مبادئ الثورة العربية قد وضعت بالاتفاق ما بين الحسين بن علي وقادة الجمعيات العربية في سوريا والعراق في ميثاق قومي عربي غايته استقلال العرب وإنشاء دولة عربية متحدة قوية، وقد وعدت الحكومة البريطانية العرب من خلال مراسلات حسين مكماهون (1915م) بالاعتراف باستقلال العرب مقابل اشتراكهم في الحرب إلى جانب الحلفاء ضد الأتراك⁷.

وبسبب النتائج التي ترتبت على هذه الثورة، والتي كان أبرزها سيطرة الاستعمار الأوربي بصفة عامة والفرنسي والبريطاني بصفة خاصة على الوطن العربي؛ خبت همم الأمة العربية ورضيت بما حل عليها من بلاء، إلى أن جاءت لحظة الحسم وانتشرت الثورات العربية ضد الاستعمار الغربي منتصف القرن الماضي حتى استطاعت دحر الاحتلال سورياً عن كل الدول العربية باستثناء فلسطين التي ما زالت تزرع تحت نير الاحتلال الإسرائيلي.

واستمر حال الأمة العربية في الخضوع للحكم الجبري على هذا المنوال إلى أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق عام 2003م وسيطرت عليه وفرضت حكماً جديداً من نوع (كرزاي) كمقدمة لـ (أكرزة) الأنظمة العربية كما حدث في أفغانستان.

وفي نهاية عام 2010م بدأت الثورة التونسية والتي ترتب عليها فرار الرئيس السابق زين العابدين بن علي إلى المملكة السعودية وجرت له محاكمة غيابية عن بعض التهم المسندة إليه، ثم تلتها ثورات عدة نجحت بعهدتها الثورة المصرية بداية 2011م على إجبار الرئيس المصري حسني مبارك على التنحي عن الحكم وقدم وولديه وأركان نظامه إلى المحاكمة التي ما زالت سارية حتى لحظة كتابة هذه السطور، ثم نجحت الثورة الليبية على إسقاط نظام الرئيس السابق معمر القذافي منتصف شهر أكتوبر 2011م والذي أُلقي القبض عليه بالتعاون ما بين قوات (النيوتو) والثوار الذين اعتقلوه حياً ثم أعدموه أثناء نقله إلى المشفى رمية بالرصاص هو وابنه المعتصم بالله دون محاكمة كان من المفترض إجراءها لهما حتى لا تتكشف

حقيقة النظام السابق وعلاقاته الدولية الفاسدة، ويقدم النظام الجديد أنموذجاً جديداً للحكم الرشيد الذي تحلم به الأمة منذ عشرات السنين لا أن يُعدم الحكم بدون أحكام⁸.

ثالثاً : الثورة المعلوماتية والإعلام

تلعب الأجهزة المرئية : كالتلفاز والحاسوب الآلي والهاتف الجوال دوراً مميزاً ومهماً في التوجيه والتنقيف⁹ ، وقد ازداد هذا الدور مع توفرها في متناول الغالبية العظمى من الناس ، وانصرفهم إلى قضاء وقت غير قصير في مشاهدة البرامج والأفلام التي تعرضها تاركة آثارها الواضحة والمباشرة على الجمهور وخاصة الأطفال منهم¹⁰.

ولقد كان ميدان الاتصال الآلي ونظم المعلومات الحديثة من أكثر الميادين تسارعاً في التطور، بل إنه كان الجانب الأهم والأكثر إثارة من بين جوانب الثورة التكنولوجية جميعها، وأهم ما تحقق في هذا التطور تمثل بربط وسائل الإعلام مع الوسائل الإلكترونية الحديثة وخلق نظام اتصالي مبني على ترابط هذه الوسائل؛ الأمر الذي أطلق ثورة إعلامية ومعلوماتية أبرزت إمكانيات هائلة استندت إلى إمكانيات تواصل عالية المستوى مع الجمهور، وسرعة غير مسبقة في إيصال الرسائل الإعلامية والمعلوماتية إلى أي مكان في العالم.

وقد هيأت هذه الإمكانية الضخمة فرصة بناء شبكة اتصالات عبر العالم تضمنت الخدمات الهاتفية والتبادلات المالية والرسائل الإلكترونية...، كما شجعت على خلق وتعزيز نظام الإرسال التلفزيوني الفضائي الذي أصبح منذ ثمانينيات القرن الماضي مظهراً رئيساً للمجتمعات المعاصرة، مع انتشار أكثر من مليار جهاز تلفزيون في العالم، تلتقط بسهولة آلاف المحطات الأجنبية التي توفر لها أقصى قدر من خدمات الأخبار والترفيه والمعلومات والإعلان، بتقنيات عالية ومتوفرة وبتكلفة زهيدة.

ولقد تطورت تقنيات الإرسال الفضائي بسرعة كبيرة وتحولت منذ عدة سنوات إلى النظام الرقمي شديد الوضوح والسرعة، والذي يتيح إمكانيات الاتصال التفاعلي مع الجمهور، غير أن التطور اللافت يتمثل بدمج شاشة التلفزيون بالحاسوب والإنترنت لنحصل على

جهاز جديد متكامل يوفر للإنسان كل ما يحتاجه من معلومات وأخبار وترفيه وسياحة وإعلانات والتخاطب مع آخرين في أماكن بعيدة، والتبضع من أسواق تقع في قارات أخرى، وعقد صفقات تجارية، وإجراء مفاوضات سياسية، أو إلقاء محاضرات على طلبه في عدة جامعات حول العالم... وغير ذلك من مظاهر الحضارة الجديدة التي وفرتها تقنيات الاتصال وألغت بها الحواجز والحدود والمسافات وكل القيود والمحرمات المعروفة.

أما الشبكة العنكبوتية فقد أحدثت بدورها ثورة جديدة أتاحت إطلاق اسم عصر ثورة المعلومات، بسبب ما حققته من متغيرات جادة في شكل ونمط الاتصال وسرعته، وفي حجم ونوع المعلومات المتداولة، وفي نسفها لكل ما هو معروف من قيود وحدود تقنية، وكذلك في أنها خرجت خلال سنوات معدودة من نطاق الاستخدام النخبوي إلى النطاق الجماهيري الواسع¹¹.

رابعاً : تأثير الإعلام على الثورات العربية

الرأي العام هو وجهة نظر أغلبية لا يفوقه رأي آخر وذلك في وقت معين وإزاء مسألة تعني الجماعة تدور حولها المناقشة صراحة أو ضمناً في إطار هذه الجماعة¹².

وعرفه البعض بأنه الحكم الذي تصل إليه الجماعة في قضية ما ذات اعتبار ما¹³.

ولا شك أن من يملك المعلومة يملك القوة؛ هذا هو قانون الإعلام الحديث، هذه القوة هي التي أثرت في توجيه الرأي العام العربي صوب العمل على تغيير الأنظمة الحاكمة وإحلال أنظمة بديلة يراقبها الإعلام ليلاً ونهاراً، ولا تستطيع أن تخالف التوجه العام للجمهور وإلا أخرج الإعلام الجماهير بمظاهرات واحتجاجات حولها بعض الإعلاميين إلى الحد الذي جعل بعض الحكام محكومين والعكس صحيح.

ولا ريب أن دور وسائل الإعلام الاجتماعي في المظاهرات والثورات تنامي بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، إذ تمكنت هذه الشبكات الاجتماعية من تغيير أنظمة ومن مواجهة القمع المتماذي وانتهاك حقوق الإنسان وسياسة التعتيم الإعلامي

التي انتهجتها الوسائل الإعلامية الحكومية الاستبدادية التي قهرت شعوبها لعقود وعقود.

وبالرغم من أن وسائل الإعلام وحدها لا تشجع على الثورات وعلى مواجهة الأنظمة من دون تحرك موازٍ على الأرض من قبل النخب العلمية والثقافية والفكرية والسياسية ومن قبل التجمعات الشعبية والعامّة، إلا أنها لعبت دوراً بالغ الأهمية في هذا التحول، وهذا ما حصل ويحصل في العالم العربي عبر مواقع التواصل الاجتماعي كالتويتر والفيسبوك واليوتيوب، فما نراه في معظم الدول العربية يشكل خير دليل على دور هذه المواقع في تحريك الجماهير وقيادة الأحداث.

لقد تحولت هذه المواقع إلى (كابوس) للعديد من الحكام بسبب القدرة الهائلة لها على التأثير على قواعد واسعة جداً من الجماهير.

كما أن وسائل الإعلام الاجتماعي تربعت على عرش الأدوات الأكثر تأثيراً على الإطلاق، إذ ساهمت بصورة فعالة في مسيرة التغيير والضغط والمناصرة والتشديد والتنظيم، وبالتالي فإن ما حصل في تونس ومصر وإيران زاد من استخدام هذه الوسائط من قبل فئات واسعة من الجمهور؛ مما أدى إلى زيادة الاعتماد على هذه المواقع في الثورة، وفي كسر حاجز الخوف وفي العصيان المدني وقيادة الشارع. والحقيقة أن للرأي العام إحاطاته وتأثيراته، لذا فهو رأي يخشى من أبعاد إرادته وفعالية نتائجه، وبالذات لدى الأنظمة السياسية التي تتأوى مصالح مجتمعاتها، وضمن هذا المعنى فالرأي العام ليس رأياً عابراً يفتش عن المساومة؛ لأجل تحقيق مكسب ما، إذ غالباً ما تستند مكنوناته لتبلورات الضمير حول هذه المسألة أو تلك.

والرأي العام تستجمع فيه بجلاء كل آراء الجماعة المختلفة في مستويات مشارب أفرادها بالنسبة للثقافة والاجتماع والسياسة.

ولما كان الرأي العام ظاهرة غير مصرح بها على أغلبية الأحوال، وتتمسك فيه ميول وأخلاق وأحكام المجتمع المعني، فيلاحظ أنه كمفهوم فإنه يرسم القرار الأفضل الممكن اتخاذه لحالات مطلوبة، فهناك عازل نفسي كبير بين ما يتمثله الرأي العام الإيجابي، وما يتمثله رأي الغوغاء السلبي، رغم المشابهة بكونهما يحملان معاً صفة التجمع السريع والتفرق الأسرع في ظرف زمني ومكاني معينين¹⁴.

والحقيقة : إنه بدون معرفة الناس حقوقهم فإنهم يفقدون أصواتهم التي يتمكنون بواسطتها التمتع بهذه الحقوق ومواجهة انتهاكاتها، فإدراك الحقوق أداة مؤثرة للغاية تفتقر لها المجتمعات العربية بصورة عامة، ولدعمها وتطويرها ينبغي أن تفهم حقوقها وواجباتها القانونية وأن تقلع عن مجرد العلم بالحقوق فقط بل لابد من المطالبة بها.

إن رفع مستوى الوعي القانوني وتحسين وتطوير أساليبه يزيد من الثقة بسيادة القانون مما يدعو الناس إلى التقيد بالقانون والاحتماء به.

ولا ينحصر جهل الناس عندنا فقط في معرفة حقوقهم الأساس تحت مظلة القانون بمعناه الواسع بل يجهلون أيضاً أساليب معالجة الاعتداء على تلك الحقوق. ومن هنا تشكل الأمية القانونية عقبة كأداء في سبيل الحصول على الحقوق من قبل المواطنين، ويأتي العون القانوني لإزالة أسباب هذه الظاهرة التي تستوجب ابتداءً تعديل المناهج الدراسية في المدارس والجامعات على حد سواء بحيث تصبح مادة القانون مادة أساس في خطة المساقات التي تدرس في كافة المراحل الدراسية ابتداءً من المرحلة الابتدائية وانتهاءً بالحصول على درجة الدكتوراه.

إن أجهزة الإعلام الغربية تستغل هذه الأمية القانونية التي يعيشها عالمنا العربي وتركز كثيراً كعادتها على المشاكل السلبية والمزمنة التي يتعرض لها العالم العربي، لكنها أجهزة تغض النظر في الوقت ذاته عن كل ما هو إيجابي فيه، ومن المؤكد فإن اقتصار تلقي الرأي العام الغربي لأخبار البلدان العربية، بواسطة أجهزة الإعلام الغربية وحدها فقط، يطمس الكثير من الإيجابيات ويؤدي ذلك في غالب الأحوال لإعطاء انطباعات معكوسة عند الرأي العام الغربي وتكوينه.

ولعل الإشكالية الإعلامية هنا تبرز أكثر إلى الوجود، جراء محاولات ترويض الرأي العام في البلدان النامية، بعد أن تمت زيادة إغلاق أبواب البيت الغربي.

ورغم انعدام حالة سبر الرأي العام في كافة البلدان العربية، وهذه حالة يؤسف لها، وبالذات فيما يتعلق منها بعمل وتنسيق أجهزة الإعلام الحكومية التي هي عادة المسؤولة مباشرة عن النشاطات الإعلامية المحلية، لكن تصورات خاطئة لم تؤد بالرأي العام إلى نقطة التلاشي، فإعلامياته في كل دولة نامية ما زالت مرتقعة الأسهم. والرأي العام في الدول العربية حول أمر ما زال يتمتع بقوة معنوية عالية

في مجتمعه المعني، وهو رأي بقدر ما يفتش بحيوية عن الحقيقة، لكنه دائم التعبير بعفوية إيجابية مصحوبة بشحنة أخلاقية.

المبحث الثاني

أثر الإعلام على إجراءات التحقيق الجنائي

تمهيد :

كان طابع مرحلة التحقيق الجنائي هو السرية منذ نشئها في نظام التحري والتنقيب ، فالمبدأ هو جمع الأدلة بعيداً عن الخصوم والجمهور وذلك باعتبار أن العلانية المطلقة تفسد التحقيق وتعرضه للتأثير في سيره وحياده وفاعليته ، ثم جاء مبدأ مباشرة التحقيق في حضور الخصوم للموازنة بينه وبين مبدأ عدم علانية التحقيق الجنائي¹⁵.

وسنتولى في هذا المبحث بيان ماهية عدم علانية التحقيق الجنائي وموقف الفقه والقانون منه وذلك على نحو ما هو تالٍ : -

المطلب الأول : ماهية عدم علانية التحقيق الجنائي.

أولاً : تعريف عدم علانية التحقيق الجنائي.

المقصود بعدم العلانية هو إجراء التحقيق في جو من السرية والكتمان وصد من لا شأن له به في حضور جلساته ، أما الذين تربط مصالحهم به أو لهم دور فيه فمن حقهم حضورها؛ ومؤدى ذلك أنه لا يجوز للمحقق أن يسمح للجمهور بارتداد مجلس التحقيق أو الإطلاع على ما يجري فيه، كما لا يجوز له إجراء التحقيق في غيبة من لهم حق مشاهدته أو منعهم من الاطلاع على ما تم فيه¹⁶.

ثانياً : أهمية عدم العلانية في الشريعة الإسلامية.

للسرية أهمية خاصة في الشريعة الإسلامية فقد حررت الأفراد من العبودية والظلم والاضطهاد وسلب حقوقهم وانتهاك حرمتهم ، ونهت عن كل هذه الانتهاكات، وفي هذا قال الله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ " ¹⁷.

وهكذا يؤكد الشارع الحكيم على أن إشاعة أسرار الناس نوع من أنواع الغيبة والتي هي بمثابة من يأكل لحم أخيه ميتاً. وليس هناك دليل أعظم من هذا؛ لأن إفشاء الأسرار يترتب عليها أضرار بالغة الخطورة بالأفراد وبالمجتمع على حد سواء. ومن هنا جاء التحذير الشديد عن إفشاء السر وجاء الأمر من الله على لسان يعقوب لابنه يوسف عليه السلام عندما قص عليه رؤياه بسجود الكواكب والشمس والقمر في قوله تعالى : " قَالَ يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ " ¹⁸.

ثالثاً : العناصر التي تقوم عليها عدم علانية التحقيق الجنائي.

1 . عدم السماح للجمهور بحضور إجراءات التحقيق الجنائي.

إن مبدأ عدم علانية التحقيق الجنائي لا يتحقق إلا بمنع الجمهور من ارتياد مكان التحقيق ولا يسمح لأي فرد بالدخول سوى الخصوم ووكلائهم ، وكذلك الشهود لا يجوز للمحقق سماعهم في جلسة علنية؛ وذلك حماية لمصلحة التحقيق من جانب وحماية سمعة الفرد من التشهير به من جانب آخر وخاصة لو انتهى التحقيق بإصدار أمر بحفظ الدعوى؛ مما يشكل خطورة بالغة على ذلك الشخص حيث إن علانية التحقيق يترتب عليها إهدار لمبدأ البراءة.

2 . حظر إذاعة ونشر مجريات التحقيق الجنائي.

إن مبدأ عدم علانية التحقيق لا يتحقق بمنع الجمهور من حضور التحقيق فقط بل يستلزم أيضاً منع الصحفيين وكافة وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة من الدخول إبان التحقيق الجنائي وإذاعة أو نشر أخبار التحقيق وما يسفر عنه من نتائج.

رابعاً : أهمية عدم العلانية في نطاق التحقيق الجنائي.

إن حضور الخصوم إجراءات التحقيق الجنائي ضمان هام لاحترام حق الدفاع حتى يكون الخصم على بينة مما يجري حوله أو ضده ، فلا تحاك الأدلة ضده في غيبته بل يكون مدركاً لكل جوانب التحقيق ، فيتم بنزاهة وشرف أمام أطراف الخصومة؛ لأن الحقيقة المنشودة هي التي تتم على مسمع ومرأى من أطرافها ¹⁹.

ولقد أصبح التطور المذهل في أجهزة الإعلام التي تقوم بنشر التحقيقات الجنائية يشكل خطراً جسيماً على حرية الأفراد وسمعتهم الذين تودي بهم أقدارهم في ساحات القضاء نتيجة خطأ أو ظلم الآخرين لهم ، وبعد ذلك تتضح الحقيقة أمام القضاة.

فقد نشرت وسائل الإعلام صوراً ضوئية عن محاضر التحقيقات التي أجريت مع الرئيس المصري السابق حسني مبارك قبل قيام النيابة بالتصرف بالتحقيق حسب الأصول القانونية وقبل إحالته إلى المحاكمة، وبدأ الإعلام ومن خلفه الرأي العام العربي يحلل الأسئلة والإجابات التي طرحت في التحقيق وصدرت تعليقات كثيرة لا تمت للقانون بصلة وكثرت المطالبات والاحتجاجات؛ مما استوجب إحالة الرئيس السابق وولديه ورموز نظامه إلى محاكمة سريعة؛ حتى تتوقف الاحتجاجات التي تهدد بحرق الأخضر واليابس.

ولكن هذا التسرع في التحقيق والإحالة والمحاكمة يهدد بخطر جسيم لا يقل عما ينتج عن استمرار الاحتجاجات ألا وهو فقد العدالة الجزائية لعناصر التحقيق والمحاكمة السليمة وهو ما يعني حصول المتهمين على أحكام بالبراءة أو بفرض عقوبات مخففة....

وعلى ضوء ذلك ينتج عن هذه الحقيقة أحد أمرين²⁰:

الأول : ثبوت إدانة المتهم وهذا قد يكون فيه تأثير على القضاء وخاصة قضايا الرأي العام. وهنا تظهر النتيجة السيئة للنشر وذلك حين يحكم القاضي بإدانة المتهم متأثراً بالرأي العام وخاصة حينما تكون الجريمة من الجرائم العامة التي يكون لها صدى لدى الجمهور ، ويظهر انقسام في المجتمع يتمثل في اتجاهين أحدهما مناهض للمتهم والآخر يناصره وهذا يكون نتيجة لنشر أخبار التحقيق وأقوال الشهود.

الآخر : ثبوت براءة المتهم وهنا تكون نتيجة النشر سيئة على سمعته أو بمعنى أدق على سمعة وحرية الفرد. وهنا يكون المتهم ما زال راسخاً في ذهن المجتمع أنه هو المجرم حتى تاريخ صدور حكم بات ببراءته وقد نشر عنه حياته الخاصة وعلاقته بالآخرين وصوره وبعد كل ذلك يتضح أنه برئ. وماذا يعوضه عن ذلك النشر السيئ الذي ألحق به أضراراً جسيمة لا يمحوها أبد الدهر أي تعويض؟

المطلب الثاني

موقف القانون الفلسطيني من مبدأ عدم علانية التحقيق الجنائي

يعتبر القانون الفلسطيني إجراءات التحقيق من الأسرار وقد حرم إفشاءها ورتب عليها مساءلة جزائية أو مدنية أو تأديبية تبعاً لأهمية ونوع السر²¹. ويترتب على قيام المحقق بإفشاء أسرار التحقيق، فضلاً عما تقدم آثار عملية هامة، فقد يترتب على ذلك مضار كثيرة، فهناك احتمال لأن ينتقل الحدث، وما أسرع ذلك إلى من قد يستفيد مما به من معلومات، بل إنه قد يسعى إلى ذلك، وعلى أساسها يرسم لما فيه مصلحته سواء أعلقت بإثبات الاتهام قبل المتهم أم محاولة دفع التهمة عنه، ولا شك أنه على أي الصورتين تضعيق الحقيقة²²؛ ولأجل ذلك يكون من واجب المحقق أن يقصر المعلومات التي يتلقاها خلال عمله على نفسه وحده، وإن دعت الضرورة إلى الاستئناس برأي بعض زملائه في شأن واقعة معينة، فمن الأفضل أن يحرص على عدم الكشف عن الأشخاص المتصلين بها، بمعنى أن يقصر التساؤل على الناحية الموضوعية دون الشخصية، والأمر متروك لحسن سياسة المحقق في حديثه عن الواقعة²³.

فإجراءات التحقيق الجنائي تتم في عدم علانية تامة لا يحضرها الجمهور ولا يسمح فيها للصحفيين باختراق حجرات التحقيق، ولا يقتصر الأمر على إجراءات التحقيق بل يمتد أيضاً لنتائجه حيث إنها من الأسرار، وهذا ما أكدته المادة (59) من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني بقولها: " تكون إجراءات التحقيق أو النتائج التي تسفر عنها من الأسرار التي لا يجوز إفشاؤها، ويعتبر إفشاؤها جريمة يعاقب عليها القانون " ²⁴.

ولكن للأسف الشديد إن ما يجري في الحياة العملية عكس ذلك حيث تطالعنا الصحف والمجلات والإذاعات ومواقع الانترنت بتصريحات تصدر عن العاملين في النيابة العامة وغيرهم حول أنباء التحقيق وما وصل إليه من نتائج، وكل ذلك قبل إحالة الدعوى للمحاكمة.

المبحث الثالث

أثر الإعلام على المحاكمات الجزائية

تمهيد :

تجتمع التشريعات الحديثة على قاعدة علانية جلسات المحاكمة؛ بخلاف الحال في القوانين القديمة التي كانت تجري المحاكم بسرية تامة.

ومبدأ العلانية هو أحد ضمانات المحاكمة في الشريعة الإسلامية حيث كانت المحاكمات تتم في المساجد في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين، وهي أماكن عامة يأتي إليها كل المسلمين فيحضر من يريد الحضور، ويتابع من يريد المتابعة، ويدخل الخصومة من له علاقة بالواقعة. وبذا يتحقق الزجر والردع لكل من تسول له نفسه أن يخالف أحكام الشريعة الغراء مستقبلاً، كما تحقق مراقبة عامة المسلمين على ضمانات حق المتهم في الدفاع عن نفسه، وسلامة وحجية أحكام القضاء²⁵.

وقد نصت قواعد السلوك القضائي على أنه : " على القاضي أن يلتزم بعلنية المحاكمة ما لم يقرر إجراءها سراً مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب " ²⁶ : أولاً : المقصود بعلنية المحاكمة وعلتها.

المقصود بالعلانية أن تكون قاعة الجلسة مفتوحة لمن شاء من الجمهور حضورها²⁷، وبمعنى آخر تمكين الجمهور بغير تمييز من الدخول إلى قاعة المحكمة والاستماع إلى ما يدور فيها من إجراءات، من تلاوة لائحة الاتهام على المتهم وسماع الشهود والخبراء والمرافعة²⁸.

فالتحقيق النهائي الذي تمارسه المحكمة يتميز عن التحقيق الابتدائي الذي تجريه النيابة العامة بالعلانية كأصل من أصول الإجراءات الجزائية؛ ولذا نص المشرع الدستوري على أن جلسات المحاكم علانية إلا إذا قررت المحكمة أن تكون سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب وفي جميع الأحوال يتم النطق بالحكم في جلسة علانية²⁹.

ونص قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني على أنه : " تجري المحاكمة بصورة علنية، ما لم تقرر المحكمة إجراءها سرية لاعتبارات المحافظة على النظام

العام أو الأخلاق، ويجوز في جميع الأحوال منع الأحداث أو فئة معينة من الأشخاص من حضور المحاكمة " ³⁰.

ونص قانون السلطة القضائية وقانون تشكيل المحاكم النظامية على أنه: " تكون جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب أحد الخصوم جعلها سرية مراعاة للآداب أو للمحافظة على النظام العام، ويكون النطق بالحكم في جميع الأحوال في جلسة علنية " ³¹.

وقد نصت التعليمات القضائية للنائب العام على أن ³² : " تجرى المحاكمة بصورة علنية، ما لم تقرر المحكمة إجراءها بصورة سرية لاعتبارات المحافظة على النظام العام أو الأخلاق، ويقصد بالعلنية السماح للجمهور بحضور المحاكمة، ولا يكفي لتحقيقها حضور الخصوم أو ممثليهم فحسب، ويجوز في جميع الأحوال منع الأطفال، أو فئة معينة من الأشخاص من حضور المحاكمة.

ويلاحظ أن العلنية لا تشمل المداولة فهي سرية بطبيعتها، ولا يجوز للقضاء إفشاء أسرار ما يجري فيها، ولذا نص المشرع على أنه : " بعد اختتام المحاكمة تختلي المحكمة في غرفة المداولة وتدقق فيما طرح أمامها من بيانات وادعاءات، وتضع حكمها بالإجماع أو بالأغلبية فيما عدا عقوبة الإعدام فتكون بإجماع الآراء " ³³.

والغاية التي يستهدفها هذا الأصل الهام المقرر في القانون الأساسي بحيث لا يستطيع المشرع العادي أن يخالفه هو إقامة الجمهور رقيباً على أعمال السلطة القضائية؛ مما يدفعها أكثر إلى الموضوعية والحياد؛ مما يحمل الخصوم والشهود على الصدق في أقوالهم والاعتدال في دفعهم وطلباتهم، ويدعم بالتالي ثقة الناس في إجراءات المحاكمة ونتائجها.

كما أن في العلنية حماية للمجتمع من الإجرام بتقوية دعائم وظيفة الردع العام، فكل من تسول له نفسه اقتراف جريمة مماثلة قد يقلع عنها عندما يرى ما ينال المجرم من جزاء، ومن خلال رهبة المحاكمة وهيبه الوقوف في قفص الاتهام وما يحكم به على الجناة على رءوس الأشهاد.

وكذلك يبعث هذا الأمر على الثقة في المحاكمة وفي عدالتها وجديتها ³⁴، فالعلنية ضمانات حقوق الإنسان وأحد المبادئ العامة للقانون ³⁵. وهي

أيضاً من مصلحة المحكمة إذ أن القاضي الذي لا يبغي سوى الحقيقة في الدعوى المنظورة أمامه يؤثر العمل أمام الجمهور حتى يبعد الشك أو الريبة أو شبهة التحيز والمحاباة أو الانحراف عن رسالته القضائية.

ورغم ذلك فقد وجه النقد لعلانية المحاكمة من وجوه عدة أهمها : أنها تسيء للمتهم حيث يتم التشهير به رغم انه بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي بات. وأنها تساعد على تعلم الآخرين لفنون الإجرام وأساليبه، وأنه يسيء إلى بعض المتهمين ذوي الحساسية الخاصة الذين لا يستطيعون مواجهة الجمهور فيحول دون الدفاع عن أنفسهم حق دفاع³⁶.

وهذه الانتقادات في غير محلها إذ أن البريء معني بأن تظهر براءته على الملأ لا في الخفاء، وإذا قلنا إن : العلانية تساعد على تعليم فنون الإجرام لكان حرياً بنا أن نمنع وسائل الإعلام والدراسات من نشر وقائع الجرائم وحظر نشر أخبارها. أما المتهمون ذوو الحساسية الخاصة فهم قلة لا تذكر وحق الاستعانة بمحام أثناء المحاكمة كفيل بتحقيق دفاعهم بصورة تامة.

ثانياً : سرية المحاكمة استثناء.

المقصود بعدم العلانية هو إجراء المحاكمة في جو من السرية والكتمان وصد من لا شأن له به في حضور جلساته، أما الذين ترتبط مصالحهم به أو لهم دور فيه، فمن حقهم حضورها.

فالعلانية تتحقق بمجرد تمكين الجمهور من الحضور؛ حتى لو ثبت أن أحداً لم يحضر منهم؛ بيد أن التشريعات الحديثة تجيز للمحكمة المختصة أن تقرر أن ظروفًا معينة تقتضي انعقاد بعض الإجراءات في جلسة سرية³⁷؛ لحماية أمان المجني عليهم أو الشهود أو المتهم أو لحماية المعلومات السرية أو الحساسية التي يتعين تقديمها كأدلة أمام المحكمة³⁸، وهو ما تسلم به جميع الأنظمة القانونية المحلية والدولية، حيث يتم تعداد حالات تقييد ذلك الحق واستثنائه³⁹.

وعلى ضوء ما تقدم أجاز القانون للمحكمة أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية، أو أن تمنع فئات معينة من الحضور فيها مثل : الإناث أو الأطفال. ولا تكون السرية إلا مراعاة للنظام العام أو محافظة على الأخلاق⁴⁰.

ولذا نص المشرع الفلسطيني على أنه : " تجري المحاكمة بصورة علنية، ما لم تقرر المحكمة إجراءات سرية لاعتبارات المحافظة على النظام العام أو الأخلاق، ويجوز في جميع الأحوال منع الأحداث أو فئة معينة من الأشخاص من حضور المحاكمة " ⁴¹.

كما نص على أنه : " تجري في المحاكمة الاستئنافية أحكام المواد المتعلقة بعلانية المحاكمة وإجراءاتها وصيغة الحكم النهائي... " ⁴².

فتقرير سرية الجلسة من حق المحكمة وحدها وخاضع لتقديرها، فمتى رأت أن المحافظة على الحياء أو مراعاة الآداب تقضي بذلك، فلا سلطان لأحد عليها وليس من حق المتقاضين أمامها مناقشتها في ذلك ⁴³. ولا رقابة فيها لمحكمة النقض. والقرار بجعل الجلسة سرية يصدر من المحكمة لا من رئيسها وحده إذا كانت مشكلة من أكثر من عضو. وينبغي أن يكون مسبباً، ولو بمجرد الاستناد إلى اعتبار النظام العام أو الآداب دون إيضاح آخر، ولا سرية مطلقاً بالنسبة للخصوم في الدعوى. وإذا ما زالت مقتضيات السرية وجب على المحكمة أن تقرر مباشرة المحاكمة علانية.

ويجب أن يبين في الحكم وفي محضر الجلسة ما إذا كانت المحاكمة قد جرت علنية أم سرية؛ على أن إغفال الإشارة إلى علنية الجلسة لا يصلح وحده سبباً لنقض الحكم؛ ما لم يثبت الطاعن أن الجلسة كانت سرية في غير الأحوال التي صرح بها القانون.

والمحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب الخصوم جعل الجلسة سرية إذا لم تر محلاً لذلك. ولا يترتب على رفضها هذا الطلب حرمان المتهم من تقديم البيانات التي يراها؛ لأنه لا مانع يمنعه من تقديمها في الجلسة العلنية شفهيّاً أو في مذكرة، فإذا هو لم يفعل فلا يلومن إلا نفسه ⁴⁴.

وقد أوجب القانون النطق بالحكم في جلسة علنية دائماً، ولو كان الدعوى قد نظرت في جلسة سرية ⁴⁵. وإذا صدر في جلسة سرية وقع باطلاً بطلاناً مطلقاً يتعلق بالنظام العام.

ولذا قضت محكمة النقض أن علانية النطق بالحكم قاعدة جوهرية تجب مراعاتها تحقيقاً للغاية التي توخاها الشارع، وهى تدعيم الثقة في القضاء والاطمئنان إليه. فإذا كان محضر الجلسة والحكم - وهما من أوراق الدعوى التي تكشف عن سير إجراءات المحاكمة حتى صدور الحكم - لا يستفاد منهما صدوره في جلسة علنية بل الواضح منهما أنه قد صدر في جلسة سرية، فإن الحكم يكون معيباً بالبطلان الذي يستوجب نقضه⁴⁶.

ولا يخل بمبدأ العلانية أن يأمر رئيس المحكمة لأجل الحفاظ على النظام العام بغلق أبواب القاعة لتجنب الضوضاء خارجها.

ويلاحظ أن بعض القضايا تشغل الرأي العام : كمحاكمة مبارك وولديه وأركان حكمه، فيقبل على حضور جلساتها عدد كبير من الجمهور يفوق سعة المحكمة، هنا يمكن لرئيس المحكمة أن يحدد الدخول إلى القاعة بتصاريح - مثلاً - حتى يصل العدد إلى الطاقة القصوى للقاعة. ولا تنتفي العلانية هنا لمجرد تحديد الدخول إلى قاعة المحكمة بتصاريح طالما أن التصاريح لا توزع على فئة مخصوصة من الناس، بل على كل من يطلبها في حدود ما يسمح به المكان؛ إذا كان المقصود من ذلك هو تنظيم عملية الدخول.

ولقد قضت محكمة النقض أنه : " متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة، وعلى الحكم المطعون فيه أنه قد أثبت بها أن المحاكمة جرت في جلسات علنية، وأن الحكم صدر وتلي علناً، فإن ما يثيره الطاعن من تقييد دخول قاعة الجلسة بتصاريح لا يتنافى مع العلانية.

إذ أن المقصود من ذلك هو تنظيم الدخول، وما دام الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن تصاريح دخول قاعة الجلسة إنما أعطيت لأشخاص معينين بالذات ومنعت عن آخرين، فإنه لا يسمع منه ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض⁴⁷.
ثالثاً : سرية بعض المحاكمات.

غلب المشرع الفلسطيني أسوة بكثير من التشريعات الحديثة المصلحة العامة العليا على المصلحة العامة الدنيا، بحيث جعل سرية محاكمة بعض الأشخاص لصفة فيهم هي الأصل ومثالها : محاكمة القضاة وأعضاء النيابة العامة تأديبياً حيث

نص قانون السلطة القضائية على أنه : " تكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية إلا إذا طلب القاضي المرفوعة عليه الدعوى أن تكون علنية " ⁴⁸.

ولقد جعلت بعض التشريعات السرية هي الأصل في محاكمة الأطفال، فلا يحضرها إلا أشخاص معينين، بحيث يترتب على مخالفتها البطلان المطلق لتعلقه بأحد المبادئ العامة لمرحلة المحاكمة بالنسبة للأطفال ⁴⁹؛ وذلك لأجل حماية الحياة الخاصة للطفل وخصوصيات عائلته بالإضافة إلى أن في ذلك خلق لجو مناسب له، بحيث يبعث الاطمئنان في نفسه إبان المحاكمة، وتفادي ما تحدثه العلانية المطلقة من أثر على نفسيته وعرقلة تأهيله وإصلاحه وتقويمه مستقبلاً.

ولذا فقد نص قانون إصلاح الأحداث المطبق في الضفة الغربية على أنه : " لا يسمح لأحد بالدخول إلى محكمة الأحداث خلاف مراقبي السلوك ووالدي الحدث أو وصيه أو من كان من موظفي المحكمة أو من الأشخاص الذين لهم علاقة مباشرة بها.

ولا يسمح لأحد أن ينشر اسم الحدث المائل أمام محكمة الأحداث أو مكان إقامته أو اسم مدرسته أو رسمه الفوتوغرافي أو أي شيء أو أمر قد يؤدي إلى معرفة هويته إلا بإذن المحكمة أو بقدر ما تقتضيه أحكام هذا القانون. وكل من يخالف أحكام هذه الفقرة يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين ديناراً ⁵⁰.

ونص قانون المجرمين الأحداث المطبق في قطاع غزة على أنه : لا يسمح لأحد بحضور المحاكمة القائمة أمام محكمة الأحداث خلاف أعضاء المحكمة وموظفيها والفرقاء في الدعوى وغيرهم ممن لهم علاقة مباشرة بالدعوى، ما لم تأذن المحكمة بذلك.

ويشترط في ذلك أن لا يمنع من حضور المحاكمة مندوبو الصحف أو وكالات الأخبار الحقيقيون إلا بأمر خاص تصدره المحكمة.

ولا يسمح لأحد بأن ينشر اسم الولد أو الحدث المائل أمام محكمة الأحداث أو بأن ينشر مكان إقامته أو اسم مدرسته أو رسمه الفوتوغرافي أو أي شيء أو أمر قد يؤدي إلى معرفة هويته إلا بإذن المحكمة أو بقدر ما تقتضيه أحكام هذا القانون وكل من خالف حكم هذه الفقرة يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين ديناراً ⁵¹.

رابعاً : نقل إجراءات المحاكمة بواسطة وسائل الإعلام.

حرصت معظم وسائل الإعلام على نقل أحداث ما يدور في جلسات محاكمة الرئيس المصري السابق / حسني مبارك وولديه ومعاونيه مباشرة، وكذلك إجراء تسجيلات والتقاط صور للقضاة والمتهمين والشهود بدعوى علانية المحاكمة.

فهل يمكن نقل وقائع المحاكمة على الهواء مباشرة عبر القنوات التلفازية حتى يتمكن الرأي العام المحلي والعالمي من متابعة وقائع المحاكمة ؟

لقد سمح رئيس المحكمة التي تحاكم مبارك وولديه ورجاله بيبث وقائع المحاكمة عبر القنوات الفضائية وشاهد العالم إجراءات الجلسة الأولى وجزء من الثانية ثم قررت المحكمة حظر نشر الجلسات بعد ذلك عبر وسائل الإعلام.

ولا شك أن هدف المحكمة بداية الأمر هو إرسال رسالة واضحة للرأي العام المصري بأن رئيسهم السابق يحاكم كما يحاكم الآخرون من المتهمين لا فرق بينه وبين غيره.

ولكن المحكمة رأت أن استمرار بث الجلسات يعيق تحقيق العدالة من أكثر من جهة، فالبث يؤثر على حرية الشهود في الإدلاء بأقوالهم، هذا من جهة ومن جهة أخرى قد يؤدي البث إلى نشر بعض أسرار الدولة التي لا يجب على العامة الاطلاع عليها خاصة وأن القضية تتعلق برئيس دولة ويشهد فيها كبار رجال الدولة مثل : رئيس المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة ورئيس هيئة الأركان ورئيس المخابرات السابق....

ولما كانت هذه الوقائع قد تؤثر على حسن سير إجراءات المحاكمة من جهة وعلى مصالح المتهمين من جهة أخرى، فقد اتجهت التشريعات الحديثة إلى تنظيم هذه المسألة؛ ذلك أن علانية الجلسة مقصود بها أنه من حق أي فرد من الجمهور أن يحضر جلسة المحاكمة، ولكن ليس مقصوداً بها على الإطلاق أن من حق الجمهور أن تنتقل إليه في منزله أو في محل عمله ما يدور في جلسات المحاكمة. ومن جهة أخرى فإن التقاط صور للقضاة أو المتهمين أو الشهود لا صلة له بمبدأ علانية الجلسات، إذ أن التقاط الصور من مسائل إدارة الجلسة ومنوط برئيسها⁵².

ومن جهة أخرى فإن أصل البراءة يجعل للمتهم الحق في ألا تلتقط له أية صورة في وضع يجعله محل ازدراء الآخرين أو حتى شكوكهم⁵³.

فمن حق الإنسان متهماً أم ضحيةً ألا تلاحقه وسائل الإعلام سواءً أكانت مرئية أم مسموعة أم مقروءة، فلا تنشر صورته أو أخباره الشخصية أو صور وأخبار ذويه إلا بالقدر الذي تسمح به السلطة المختصة فيما يتعلق بالجريمة المقترفة أو بناءً على موافقته الصريحة.

فالصورة منذ بداياتها الأولى كانت بالنسبة للإنسان وسيلة للتعبير. والصورة باعتبارها وسيلة تعبير فعالة تستخدم في العصر الحديث استخدامات شتى؛ ولأجل تحقيق أهداف متنوعة : تجارية وفكرية وفنية...⁵⁴.

ولقد ساد الاعتقاد قديماً بأن القواعد التقليدية للمسؤولية قادرة على توفير الحماية الفعالة للإنسان ضد التقاط ونشر صورته أو استغلالها بأي شكل من الأشكال دون رضاء صريح منه.

وبناء على ذلك، لم يتصور قيام حق مستقل للإنسان على صورته يمكنه من الاعتراض على استغلال صورته دون رضائه. غير أن تطور نظرية الحق وازدهارها أدى إلى الاعتراف بكثير من الحقوق الجديدة، ومنها حق الإنسان في صورته⁵⁵. وتدخل المشرعون في كثير من الدول بإقرار حماية لهذا الحق الوليد سواء بنصوص خاصة تحمي هذا الحق بالذات، أم بنصوص عامة تحمي جميع الحقوق الملازمة للشخصية، بما فيها الحق في الصورة.

غير أن تقرير حماية خاصة للحق في الصورة لم يكن هو نهاية المطاف في هذا الصدد، إذ أن هذا الحق ليس حقاً مطلقاً إنما يرد عليه العديد من الاستثناءات أهمها : الحق في الإعلام، حيث يباح نشر صورة الإنسان، ولو دون إذن منه، تحقيقاً للحق في إعلام الجمهور بما يحدث في المجتمع من أحداث ووقائع.

وتطبيقاً لهذا الحق (الحق في الإعلام) لا يستطيع الشخص أن يعترض علي نشر صورته في وسائل الإعلام؛ إذا لم يكن هو الموضوع الرئيس للصورة، بل كان ظهوره فيها ظهوراً ثانوياً.

وإذا كان الشخص يستطيع أن يعترض على نشر صورته إذا كان هو الموضوع الرئيس للصورة، فإنه تطبيقاً للحق في الإعلام لا يستطيع أن يعترض على هذا النشر؛ حتى ولو كان يمثل الموضوع الرئيس للصورة؛ إذا تعلقت هذه الصورة بحدث من الأحداث العلنية والجارية مثل : الجرائم والحوادث. وهنا يظهر عدم كفاية القواعد القانونية الموجودة لحماية طائفة معينة من البشر ضد نشر صورهم في وسائل الإعلام، ونقصد بهذه الطائفة المتهمين والضحايا. بالرغم أنهم قد يمثلون الموضوع الرئيس للصورة، إلا أنه قد لا يمكنهم الاعتراض على نشرها؛ لأن هذا النشر يتم إعمالاً للحق في الإعلام. ولا ريب أن ضحايا الجريمة يتمتعون بالحق بالمعنى الكامل للكلمة في عدم رؤية مأساتهم معروضة في وسائل الإعلام⁵⁶.

هذا وقد قررت مدونة الأخلاقيات والقواعد السلوكية الخاصة بالإعلاميين الفلسطينيين عدم نشر أي صور للضحايا بطريقة تؤثر على مشاعر ذويهم أو مشاعر المواطنين عامة⁵⁷.

خامساً : العلانية بالنسبة للخصوم.

إن تمكين الخصوم من حضور إجراءات المحاكمة قاعدة شبه مطلقة في التشريعات الحديثة، فالنيابة العامة لا بد لها من حضورها، وإلا انعدمت المحاكمة، إذ لا يجوز عقد الجلسة بدونها ابتداء. ولذا قضت محكمة النقض أن انعقاد محكمة بداية (أريحا) بصفتها الاستئنافية لنظر الاستئناف المقدم من المستأنف في غياب وكيل النيابة بناء على طلب الأول متذرعة بالظروف الراهنة يخالف حكم المادة (2/238) من قانون الإجراءات الجزائية التي تنص على أنه تتعقد جلسات محكمة البداية بحضور وكيل النيابة العامة⁵⁸.

وكذلك الشأن بالنسبة لباقي الخصوم، حيث تتطلب القاعدة العامة حضور : المتهم والمدعي بالحق المدني والمسئول عنها ومحاميهم.

ولقد قضت محكمة النقض أن حضور المدعى مع محاميه جلسة المحاكمة السرية لا يبطل الإجراءات لأنه خصم في الدعوى، ومن حقه أن لا يكتفي بحضور محاميه عنه، وأن يشهد دعواه بنفسه. على أن العلانية هي الأصل في المحاكمات والسرية تبطلها قانوناً، وتجوز القانون لها مراعاة للنظام أو الآداب وارد على خلاف

الأصل، وهو من حق القاضي وحده لا من حق خصوم الدعوى، وما كان لخصم أن يتظلم من قصور يزعم لحوقه بتنفيذ حق من حقوق القاضي لا من حقوقه هو⁵⁹.

ولا يجوز للمتهم الامتناع عن حضور الجلسات، وإلا جاز محاكمته بصورة غيابية أو باعتباره متهماً فاراً، وذلك في الأحوال المقررة في القانون.

وهذه العلنية تستوجب إخطار الخصوم بموعد بداية المحاكمة وجلساتها المتتالية حتى صدور حكم في الدعوى المنظورة.

وإذا بدر من أحد الحاضرين أثناء انعقاد الجلسة علامة استحسان أو استهجان، أو أحدث ضوضاء بأية صورة كانت، أو أتى بما يخل بنظام الجلسة أمر رئيسها بطرده. وإذا أبى الإذعان أو عاد بعد طرده أمر رئيسها بحبسه مدة لا تزيد على ثلاثة أيام، ويكون هذا الحكم باتاً. وإذا كان الإخلال قد وقع ممن يؤدي وظيفة في المحكمة؛ كان لرئيسها أن يوقع عليه أثناء انعقاد الجلسة ما لرئيسه توقيع من الجزاءات التأديبية. وللمحكمة قبل انتهاء الجلسة الرجوع عن الحكم الذي تصدره⁶⁰.

سادساً : أثر مخالفة مبدأ علانية المحاكمة.

إن مبدأ علانية المحاكمة من المبادئ الرئيسية في المحاكمات الجزائية والذي يترتب على مخالفته بطلان الإجراءات بطلاناً مطلقاً متعلق بالنظام العام.

وقد قضت محكمة النقض أن على محكمة البداية بصفتها الاستئنافية أن تتقيد بأحكام المادة (333) من قانون الإجراءات الجزائية من حيث تطبيق المواد المتعلقة بعلانية المحاكمة وإجراءات وصيغة الحكم النهائي، لا أن تنظر الاستئناف تدقيقاً؛ الأمر الذي يترتب بطلاناً في الإجراءات يؤثر في الحكم بما يقتضي قبول الطعن ونقض القرار المطعون فيه⁶¹.

وعلى ضوء ذلك يستوجب أن يثبت في الحكم أو محضر الجلسات عما إذا كانت المحاكمة قد تمت في علانية أم سرية. على أن خلو الحكم أو المحضر من هذا البيان لا يبطل الحكم؛ لأن الأصل هو مراعاة هذا المبدأ إبان المحاكمة. ومع هذا فلصاحب الشأن أن يثبت بكافة طرق الإثبات أن تلك الإجراءات لم ترأع أو خولفت أو أهملت، فيجب على من يدعي سرية المحاكمة في غير الأحوال المقررة في القانون أن يقيم الدليل على ذلك.

ولكن إذا ما ورد في الحكم أو المحضر أن المحاكمة كانت علنية، فلا يجوز إثبات سريتها دون مبرر إلا بالطعن في المحضر بالتزوير⁶².

الخاتمة والتوصيات

أولاً : حصاد الدراسة.

لقد أحدثت الثورات العربية إنجازاً هاماً للأجيال القادمة تمثل في أن الشعوب خرجت من حالة الموت السريري التي كانت تعيشها بعد أن اكتشفت أن بيدها قوة لا يستهان بها؛ قوة قادرة على تغيير العروش وزلزلتها ما لم يقم الحكام بتحقيق طموحات الشعوب وآمالها.

ولكن كما لهذه الثورات إيجابيات كثيرة، فإن لها سلبيات عديدة؛ أهمها يتمثل في محاولة الرأي العام التدخل في سير العدالة القضائية.

فهل انقضى عهد الحكم الجبري الذي يسيطر على مقاليد الأمور ويحكم الأفواه... وهل انتهى زمن الحكام الفاسدين المفسدين في البر والبحر دون مساءلتهم جزائياً ومدنياً عن جرائمهم التي اقترفوها ؟

هل سيحل الرأي العام محل السلطة التقديرية للمحكمة بحيث يتأثر القضاء بتوجهاته، فتضيع العدالة وينهار الوطن العربي ؟

إن محاكمة الفاسدين والمفسدين من الحكام وأركانهم وأبناءهم ومن والاهم واجب وضرورة ملحة لقيام الحكم الرشيد الذي نسعى له.

هذه المحاكمات يجب أن تخضع لتشريعات حديثة تكفل ابتداءً رفع الحصانة الموضوعية عنهم وتخفيف الحصانة الإجرائية بما يكفل تحقيق التوازن بين مصلحة استقرار الحكم والعدالة الجزائية.

ونظراً للمخاطر الجسام التي قد تعترض طريق العدالة الجزائية بسبب الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام الحديث، فقد أولينا هذه الدراسة اهتماماً بالغاً على أمل أن نضع لبنة في بناء متكامل نحو الحد من الظاهرة الإجرامية في صورتها القديمة والحديثة على حد سواء، فكانت هذه الدراسة بعنوان (أثر الإعلام على العدالة الجزائية زمن الثورات العربية)، بحيث قسمناها إلى ثلاثة مباحث تناولنا في الأول منها: علاقة الإعلام بالثورات العربية. وفي الثاني درسنا : عدم علانية إجراءات التحقيق الجنائي. أما في الثالث فتحدثنا عن: علانية المحاكمات الجزائية.

وبعد أن انتهينا من هذه الدراسة بهذا الشكل توصلنا إلى العديد من النتائج والتي تمثلت فيما هو تال : -

1 - إن مبدأ علانية المحاكمة من المبادئ الرئيسة في المحاكمات الجزائية والذي يترتب على مخالفته بطلان الإجراءات بطلاناً مطلقاً متعلق بالنظام العام.

2 - لا يخفى ما لوسائل الإعلام من دور إيجابي في تنقيف أفراد المجتمع ونقل الأخبار إليهم وتبادل الأفكار والمعلومات ومحو الأمية وتكوين وتوجيه الرأي العام. وكذلك لا يخفى دورها في التأثير سلباً على الظواهر الإجرامية والصراعات السياسية ، فهي سلاح ذو حدين.

3 - إن رفع مستوى الوعي القانوني لدى المواطن العربي وتحسين وتطوير أساليبه يزيد من الثقة بسيادة القانون مما يدعو الناس إلى التقيد بالقانون والاحتفاء به.

4 - إن مبدأ عدم علانية التحقيق لا يتحقق بمنع الجمهور من حضور التحقيق فقط بل يستلزم أيضاً منع الصحفيين وكافة وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة من الدخول إبان التحقيق الجنائي وإذاعة أو نشر أخبار التحقيق وما يسفر عنه من نتائج.

5 - إن حضور الخصوم إجراءات التحقيق الجنائي ضمان هام لاحترام حق الدفاع حتى يكون الخصم على بينة مما يجري حوله أو ضده ، فلا تحاك الأدلة ضده في غيبته بل يكون مدركاً لكل جوانب التحقيق ، فيتم بنزاهة وشرف أمام أطراف الخصومة؛ لأن الحقيقة المنشودة هي التي تتم على مسمع ومرأى من أطرافها

6 - الأصل هو علانية المحاكمة ولا يستطيع المشرع العادي أن يخالفه بهدف إقامة الجمهور رقيباً على أعمال السلطة القضائية؛ مما يدفعها أكثر إلى الموضوعية والحياد؛ الأمر الذي يحمل الخصوم والشهود على الصدق في أقوالهم والاعتدال في دفعهم وطلباتهم، ويدعم بالتالي ثقة الناس في إجراءات المحاكمة ونتائجها.

7 - إن من حق الإنسان متهماً أم ضحيةً ألا تلاحقه وسائل الإعلام سواءً أكانت مرئية أم مسموعة أم مقروءة، فلا تنشر صورته أو أخباره الشخصية أو صور

وأخبار ذويه إلا بالقدر الذي تسمح به السلطة المختصة فيما يتعلق بالجريمة المقترفة أو بناءً على موافقته الصريحة.

8 - إن المجتمعات العربية تعاني بشكل عام من جهل قانوني جعلها تتأثر بما تطرحه وسائل الإعلام والتي تهتم بنشر سياستها الإعلامية والتي تؤثر سلباً على مجريات العدالة خاصة في قضايا الرأي العام الذي أطاح بالحكام وقدمهم لمحاكمات العصر.

9 - إن القوة التقنية في ميدان الاتصال والمعلومات والإعلام متمركزة في الدول المتقدمة، وأن هذه القوة هي التي تقوم اليوم بتشغيل الآلة الإعلامية الدولية، بما في ذلك تزويد نظم الإعلام العربية بالمضامين المختلفة.

10 - إن العولمة كأيديولوجيا رأسمالية هدفها النهائي تكريس الهيمنة الغربية على العالم تستخدم القوة الاتصالية والإعلامية كوسيط أساسي لغزو الوعي الدولي ونشر (ثقافة) العولمة أو فرضها ولو بالقسر والإرهاب الفكري، وهذا الأمر يفسر أسباب شيوع اصطلاح العولمة خلال تسعينيات القرن الماضي، مع التطور المتسارع لتقنيات الاتصال.

ثانياً : توصيات الدراسة.

لقد أصبحت علانية الإجراءات الجزائية هي القاعدة والسرية هي الاستثناء خاصة بعد التطور المذهل لوسائل الإعلام.

وبدأ العالم يتجه اليوم صوب العلانية في كل شيء لا سيما في المشاكل التي تهم الناس على الصعيدين المحلي والدولي.

ولا شك أن قيام الحكومات العربية بواجباتها بصفة عامة والأمنية والاجتماعية بصفة خاصة تستوجب منها إعادة النظر في سياستها في ملاحقة الفاسدين والمفسدين من الحكام وأركان نظمهم على نحو يتلاءم مع مقتضيات العصر من خلال إحداث ثورة شاملة في نمط الحياة العربية من كافة النواحي وخاصة التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية.... وذلك بالعودة للأصالة مع تحديثها بما يناسب متطلبات الحياة ولا يخالف ديننا وقيمنا. ونحن هنا ندق ناقوس الخطر بضرورة المبادرة إلى وضع الخطط والبرامج والسياسات التي تحقق هذا التغيير

في نمط الحياة العربية ، بحيث يكون شعارنا (الوحدة ، الإصلاح ، البناء ، التحرير في آن واحد) ، إعمالاً لقوله تعالى : " إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ " ⁶³.

وعلى ضوء ما تقدم فإننا نوصي بما هو تالي : -

1 - بناء نظام إعلامي وثقافي عربي يواجه الإعلام المستورد وعدم ترك الساحة خالية للبث الوافد من الخارج؛ كي يستطيع المتلقي العربي أن يقارن بين الغث والسمين.

2 - من الأهمية بمكان الارتقاء بمستوى البرامج الإسلامية والعربية في الراديو والتلفاز وإقامة مواقع عربية وإسلامية متميزة على شبكة المعلومات الدولية لمواجهة البث الوافد من الخارج الذي يحمل قيماً سلبية وممارسات شاذة لا تتفق مع المنظومة الأخلاقية للمجتمع العربي المسلم.

3 - العمل على إصدار تشريعات جديدة خاصة بإجراءات التحقيق ومحاكمة رؤساء الدول ورموز نظامهم تكفل مساءلتهم عن السلوكيات الإجرامية التي يقرّفونها بمجرد اكتشاف قيامهم بارتكاب النشاط الإجرامي.

4 - العمل على إصدار تشريعات خاصة تنظم علاقة وسائل الإعلام بالقضاء بحيث تكفل علانية المحاكمة بما لا يخل بقواعد العدالة وبما لا يمس مصالح الخصوم.

5 - نشر الوعي القانوني على المستوى الشعبي عبر وسائل الإعلام والمؤتمرات وورشات العمل وخاصة بيان إجراءات التحقيق والمحاكمة الجزائية وحقوق وضمانات المتهمين والضحايا.

6 - تعديل المناهج التعليمية العربية بإضافة مساقات دراسية قانونية للطلبة ابتداءً من المرحلة الابتدائية وحتى التخرج من الجامعة بحيث تتناسب مع سن ومستوى الطلبة وبما يكفل نشر الثقافة القانونية حتى يستطيع الناس معرفة واجباتهم وحقوقهم القانونية.

وفي الختام نقول : إنه إذا كان من شبه المستحيل في ظل التقدم التقني الدعوة للانعزال عن العالم الخارجي ، فالمطلوب القدرة على التعامل مع وسائل

الإعلام الحديثة بتعاون أجهزة الإعلام العربي لمواجهة الغزو الثقافي الغربي والشرقي وفقدان الهوية العربية والإسلامية ، بواسطة وضع كوابح لانسياب البرامج الإعلامية التي يكون لها تأثير سيء على مجتمعنا وتأكيد هويته المستقلة بحيث تصبح تلك الوسائل عنصراً فعالاً في نشر الثقافة العربية الأصيلة.

وليس هناك أفضل من اختتام دراستنا هذه إلا بقوله عز وجل " وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمِ يُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا " ⁶⁴.

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم

المصادر والمراجع

- 1 - د. أحمد أبو اليزيد، سيكولوجية الرأي العام ورسائله الديمقراطية، عالم الكتب، 1968م.
- 2 - د. أحمد فتحي سرور ، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية ، الطبعة السابعة، نادي القضاة، القاهرة، 1993م.
- 3 - د. حسني الجندي، أصول المحاكمات الجزائية في الإسلام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990م.
- 4 - حسين أبو شنب . هنا القدس دار الإذاعة الفلسطينية . القسم الأول، منشورات مركز دراسات أبحاث الوطن، 2002م.
- 5 - محمد سليمان، الصحافة الفلسطينية وقوانين الانتداب البريطاني، الطبعة الأولى، منشورات الاتحاد العام للكتاب والصحافيين، 1988م.
- 6 - د. محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988م.
- 7 - د. محمد حاتم، الإعلام والدعاية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978م.
- 8 - د. عبد الرؤوف مهدي، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مكتبة رجال القضاء، القاهرة، 2003م.
- 9 - د. عويس دياب ، الحماية الجنائية لسرية التحقيق الابتدائي ، غير موضح جهة النشر ، الطبعة الأولى ، 1999م.
- 10 - د. علي محمد جعفر ، الإجرام وسياسة مكافحته ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1993م.
- 11 - د. عوض محمد عوض ، المبادئ العامة في قانون الإجراءات الجنائية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999م.
- 12 - د. عويس دياب ، الحماية الجنائية لسرية التحقيق الابتدائي ، غير موضح جهة النشر ، الطبعة الأولى ، 1999م.

13 -D. Mac Sweeney, International Standards Of Fairness,
Criminal Procedure & The International Criminal Court,
International Review Of Penal Law, Vol. 68, No. 1/2 – 1997.

14-CI. LIENHARD, " Les victimes et le choc des photos",
D.1999.

15-H. Bosly, Elements De Droit De La Procédure Pénal,
Académia – Bruylant, Maison Du Droit De Louvain, 1994.

16-<http://ar.wikipedia.org/wiki>

الهوامش:

- 1 نصت المادة (2) من قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني رقم (9) لسنة 1995م على أن : " الصحافة والطباعة حرتان وحرية الرأي مكفولة لكل فلسطيني، وله أن يعرب عن رأيه بحرية قولاً وكتابة وتصويراً ورسمياً في وسائل التعبير والإعلام " .
- 2 حسين أبو شنب . هنا القدس دار الإذاعة الفلسطينية . القسم الأول، منشورات مركز دراسات أبحاث الوطن، 2002م، ص و .
- 3 محمد سليمان، الصحافة الفلسطينية وقوانين الانتداب البريطاني، الطبعة الأولى، منشورات الاتحاد العام للكتاب والصحافيين، 1988م، ص 14 .
- 4 حسين أبو شنب، مصدر سابق، ص 7 .
- 5 المصدر السابق، الموضوع السابق .

6 <http://ar.wikipedia.org/wiki>

7 <http://ar.wikipedia.org/wiki>

8 وما زالت الثورة في سوريا واليمن تقارع وتصارع نظام الأسد وصالح اللذين سيسقطان كما سقط الآخرون ولو بعد حين.... وإنما نخشى أن تكون تلك الثورات مدبرة لبيل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بهدف تغيير الخريطة العربية وتقسيم الدول العربية إلى دويلات صغيرة متناحرة يسهل السيطرة عليها أكثر مما هو عليه الحال الآن؛ ليكون هذا التقسيم الجديد مقدمة لحروب كبيرة في المنطقة نراها قريبة تكون مقدمة للتوسع الصهيوني على حساب الشام والعراق ومصر... خاصة وأننا لم نسمع في التاريخ القديم أو الحديث عن ثورة بالاتفاق بين الأعداء والشعوب لقلب نظم الحكم استغلت فيها الأعداء فساد الحكام لمصالحهم بهدف تنصيب حكام جدد ضعفاء متناحرون تابعون لا يرضون عنهم حتى يتبعون ملتهم....

9 إذا كان لشبكة الإنترنت إيجابيات وفوائد فإن سلبياتها خطيرة على العالمين العربي والإسلامي ، إذ يتم استخدامها سلاحاً ضد الآخرين لمحاربة الأفكار ونقل المعلومات الخاطئة والقيم المفسدة ويتمثل الخطر فيها في هذا التدفق المعلوماتي الذي لا يمكن السيطرة عليه؛ بسبب عدم امتلاك المجتمعات العربية لخيار الانتقاء؛ مما يؤدي إلى نتائج سلبية حتى أصبحت حياة الناس الشخصية عرضة للانتهاك والافتحام؛ لأنه يمكن للإنترنت الكشف عن أسرار الناس على نحو لم يسبق له مثيل ، وقد نجم عن ذلك اختلاط العلاقة بين الأمور الخاصة بالإنسان والأمور العامة، إضافة إلى المخاطر الأخلاقية وتبادل معلومات متصلة بالمخدرات أو الجريمة المنظمة ، بل إن أسرار الدول أضحت عرضة للانتهاك .

10 د. علي محمد جعفر ، الإجرام وسياسة مكافحته ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1993م ، ص 105 .

11 والواقع أن نظم الإعلام الحكومية هي التي هيأت لإعلام (الأمركة) هذه الفرصة للاستحواذ على الجمهور العربي، حيث إنها ظلت تتعامل معه بطريقة تسلطية بسبب غياب المنافسة؛ ولأن الجمهور مضطر للتعامل معها لعدم وجود بديل، فما إن ظهرت الفضائيات وسائر الإمكانيات الاتصالية، انفض الجمهور من حولها، وسعى إلى إعلام غريب لا يستسيغه ولا يجد فيه لونه المحلي، لكنه كان مضطراً لذلك بعد أن فشلت نظم الإعلام المحلية بتقديم خدمات معلوماتية وإخبارية مناسبة لجمهورها وكل ذلك صب في النهاية لصالح إعلام (الأمركة).

- 12 د. أحمد أبو اليزيد، سيكولوجية الرأي العام ورسالته الديمقراطية، عالم الكتب، 1968م، ص 58.
- 13 د. محمد حاتم، الإعلام والدعاية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978م، ص 124.
- 14 وإذا كان الرأي العام مجهلاً أو جاهلاً بحقيقة ما يدور من حوله وكان معظمه من أنصاف المتعلمين وأرباب المتقين وأخماس العارفين خاصة في المجال القانوني والسياسي، فإن كوارث ومصائب ستحل به وهذا هو حال العالم العربي. فالمجتمع العربي يعاني من ظاهرة الجهل القانوني بحقوقه. ولا ريب أن هذه الظاهرة يعاني منها المتعلمون والجهال؛ الكبار والصغار؛ النساء والرجال، أي أن كل شرائح المجتمع تعاني من هذه الأمية القانونية.
- 15 د. أحمد فتحي سرور ، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية ، الطبعة السابعة، نادي القضاة، القاهرة، 1993م ، ص 470 ، 471.
- 16 د. عوض محمد عوض ، المبادئ العامة في قانون الإجراءات الجنائية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999م ، ص 349.
- 17 الآية (12) من سورة الحجرات.
- 18 الآية (5) من سورة يوسف.
- 19 د. أحمد فتحي سرور ، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية ، مصدر سابق ، ص 472 ، 473.
- 20 د. عويس دياب ، الحماية الجنائية لسرية التحقيق الابتدائي ، غير موضح جهة النشر ، الطبعة الأولى ، 1999م ، ص 89 وما بعدها.
- 21 Article (127) of the Palestinian penal code states that : Any person who by any means of publishes in bad faith an incorrect report of proceedings in a court is guilty of a misdemeanour and is liable to imprisonment for six months.
- نصت المادة (166) من مشروع قانون العقوبات الفلسطيني على أن : " كل من نشر أو أذاع علناً ما يدور في محاكمة أو تحقيق قررت المحكمة أو سلطة التحقيق نظرها أو سماعه في جلسة سرية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر و بغرامة لا تجاوز مئة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ". وانظر في قوانين العقوبات : المادة (193) مصري والمادة (67) سعودي.
- 22 أ. سليم الزعنون، التحقيق الجنائي أصوله وتطبيقاته ، غير موضح جهة النشر، الطبعة الثالثة ، 1995م، ص 79.
- 23 انظر : المواد (47، 55، 158، 272، 273) من التعليمات العامة للنيابات المصرية.
- نصت المادة (48) من التعليمات القضائية للنائب العام الفلسطيني رقم (1) لسنة 2006م على أنه " يتعين على عضو النيابة أن يكون كتوماً لمجريات التحقيق، ضماناً لسيره في طريقه الطبيعي، وعدم المساس بمصالح الخصوم بغير مقتضى ". ونصت المادة (49) منها على أنه " إن إجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التي تسفر عنها من الأسرار، فيجب على عضو النيابة أن يحرص على سريتها وعلى عدم إفشائها، وألا يفضي لمندوبي وسائل الإعلام بأية معلومات عنها، رعاية للصالح العام، وتقديراً لما يؤدي إليه من ضرر بصالح تلك التحقيقات ".
- 24 Article (59) of the Palestinian Criminal Procedure code states that: The investigation procedures or the results of the investigation are considered secrets that are not subject to disclosure, and disclosing them is a crime punishable by law.

. قارن في قوانين الإجراءات الجزائية : المادة (329) إيطالي والمادة (83) بحريني والمادة (53)

لبناني والمادة (75) مصري والمادة (68) سعودي.

25 د. حسني الجندي، أصول المحاكمات الجزائية في الإسلام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990م، ص 165.

26 راجع : المادة (9) من قرار مجلس القضاء الأعلى الفلسطيني رقم (3) لسنة 2006م بشأن مدونة السلوك القضائي.

27 Voir H. Bosly, Elements De Droit De La Procédure Pénal, Académia – Bruylant, Maison Du Droit De Louvain, 1994. P. 203.

28 نصت المادة (5) من قانون العقوبات الفلسطيني رقم (74) لسنة 1936م على أنه : " تعني لفظة "علانية" بالنسبة إلى فعل وقع: (أ) أن ذلك الفعل قد وقع في مكان عام بصورة يمكن معها لأي شخص أن يشاهده سواء أكان ذلك الشخص موجوداً في مكان عام أم لم يكن، أو (ب) أن ذلك الفعل قد وقع في مكان ليس هو بالمكان العام غير أنه جرى على صورة يستطيع معها أن يشاهده شخص موجود في مكان عام " .

Article (5) of the Palestinian penal code states that : "... Publicly " when applied to acts done means either:-

- (a) that they are so done in any public place as to be seen by any person whether such person be or be not in a public place; or
- (b) that they are so done in any place not being a public place as to be likely to be seen by a person in a public place.

29 راجع : المادة (105) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2005م. وانظر في الدساتير : المادتين (148، 149) بلجيكي والمادة (169) مصري والمادة (154) يمني والمادة (102) تشيكوسلوفاكي والمادة (135) تركي والمادة (37) ياباني والمادة (36) غيني.

30 راجع : المادة (237) من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (3) لسنة 2001م.

The court's hearings have to be held in public unless the court decides to hold its hearings in camera in order to protect the general order or public morals. In all cases it is permitted to prohibit children or a certain group of people from attending the court's hearings.

31 راجع : المادة (14) من قانون السلطة القضائية الفلسطينية رقم (1) لسنة 2002م. والمادة (3) من قانون تشكيل المحاكم النظامية الفلسطينية رقم (5) لسنة 2001م.

32 راجع : المادة (834) من التعليمات القضائية للنائب العام الفلسطيني رقم (1) لسنة 2006م.

33 راجع : المادة (272) من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (3) لسنة 2001م.

Article (237) of the Palestinian Criminal Procedure code states that :After the conclusion of the hearings the panel of judges have to confer in the deliberations room in order to review the evidence submitted during the trial and then it issue its verdict which has to be taken unanimously in capital penalty cases and by majority in all other cases.

34 قضت محكمة النقض أن : " الأصل الدستوري المقرر هو علانية جلسات المحاكمة التي يشهدها المواطنون بغير تمييز، وذلك حتى يتاح للرأي العام متابعة ما يجرى في القضايا التي تهمه. وإغفالها يؤدي إلى

بطلان إجراءات المحاكمة، وببطل الحكم الذي يصدر تبعاً لذلك، وكل ذلك ما لم تقرر المحكمة سرية بعض المحاكمات مراعاة للنظام العام، أو محافظة على الآداب، أو أن يقرر القانون سرية المحاكمة لاعتبارات يقدراها كما هو الشأن في محاكمة الطفل على النحو الوارد بالفقرة الأولى من المادة (126) من قانون الطفل الصادر بالقانون رقم (12) لسنة 1996م. " نقض جنائي مصري رقم (29653) لسنة 67 ق، جلسة 3/10/1998م، س 49، ص 388.

35 راجع : المادة (1/6) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والمادة (10) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

36 د. محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988م، ص 873.

37 تنص المادة (68 / 2) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أنه : " استثناء من مبدأ علنية الجلسات المنصوص عليها في المادة (67) لدوائر المحكمة أن تقوم حماية للمجني عليهم والشهود، أو المتهم بإجراء جزء من المحاكمة في جلسات سرية، أو السماح بتقديم الأدلة بوسائل إلكترونية، أو بوسائل خاصة أخرى، وتتخذ هذه التدابير بشكل خاص في حالة ضحية العنف الجنسي، أو الطفل الذي يكون مجنياً عليه أو شاهداً، ما لم تأمر المحكمة بغير ذلك مع مراعاة كافة الظروف، ولا سيما آراء المجني عليه أو الشاهد ".

38 راجع : المادتين (64 / 7)، (67 / 1) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

39 See D. Mac Sweeney, International Standards Of Fairness, Criminal Procedure & The International Criminal Court, International Review Of Penal Law, Vol. 68, No. 1/2 – 1997. P.267.

40 إن كلمة (الآداب) في مقام سرية الجلسات، عامة مطلقة ذات مدلول واسع جامع لقواعد حسن السلوك المقررة بموجب القانون أو العرف. فكل الاعتبارات الخاصة بالنظام العام تدخل في مدلولها. نقض جنائي مصري رقم (2248) لسنة 12 ق، جلسة 1942/12/7م، س 6 ع، ص 41.

41 راجع : المادة (243) من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (3) لسنة 2001م. وقارن في قوانين الإجراءات الجنائية: المادة (268) مصري والمادة (306) فرنسي والمادة (290) لبناني والمادة (278) سوري والمادة (301) مغربي والمادة (136) كويتي والمادة (213) أردني والمادة (255) موريتاني والمادة (96) صومالي والمادة (121) بحريني والمادة (285) جزائري والمادة (143) تونسي والمادة (72) إماراتي والمادة (152) عراقي والمادة (133) سوداني والمادة (241) ليبي. وانظر في قوانين السلطة القضائية : المادة (18) مصري.

42 راجع : المادة (333) من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (3) لسنة 2001م.

43 نقض جنائي مصري رقم (11) لسنة 1 ق، جلسة 1931/6/11م، س 1 ع، ص 334.

44 نقض جنائي مصري رقم (2077) لسنة 3 ق، جلسة 1933/10/30م، س 3 ع، ص 200.

45 راجع في قوانين الإجراءات الجنائية: المادة (303) مصري وانظر في قوانين السلطة القضائية : المادة (18) مصري.

46 نقض جنائي مصري رقم (988) لسنة 31 ق، جلسة 1962/2/27م، س 13، ص 195.

47 نقض جنائي مصري رقم (901) لسنة 21 ق، جلسة 1952 / 3/ 11م، س 3، ص 562.

- 48 راجع : المادة (52) من قانون السلطة القضائية الفلسطيني رقم (1) لسنة 2002م.
- 49 راجع في قوانين الطفل العربية : المادة (126) مصري والمادة (15) أردني والمادة (29) إماراتي والمادة (27) سوري والمادة (21) عراقي. وانظر في قوانين الإجراءات الجزائية : المادة (323) ليبي والمادة (247) لبناني والمادة (540) مغربي والمادة (450) مغربي والمادة (240) تونسي.
- 50 راجع : المادة (4،5/7) من قانون إصلاح الأحداث رقم (16) لسنة 1954م المطبق في الضفة الغربية.
- 51 راجع : المادة (3 / 4 ، 5) من قانون المجرمين الأحداث رقم (2) لسنة 1937م المطبق في قطاع غزة.
- 52 د. عبد الرؤوف مهدي، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مكتبة رجال القضاء، القاهرة، 2003م، ص 1175.
- 53 نصت المادة (3/38) من قانون الصحافة الفرنسي المعدل بتاريخ 2 من فبراير سنة 1981م على أنه : " يحذر عند افتتاح الجلسة استعمال أي جهاز تسجيل أو نقل كلمات أو صور، ومع ذلك فلرئيس المحكمة أن يسمح بأخذ صور قبل بدأ المناقشات بشرط أن يوافق الخصوم أو ممثلهم والنيابة العامة ". ونصت المادة (308) من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على أنه : " يحذر عند افتتاح الجلسة استخدام أي جهاز تسجيل صوري أو إذاعة أو آلة تصوير للتلفزيون أو السينما أو آلات التصوير الفوتوغرافي وأجازت فقرتها الثانية لرئيس محكمة الجنايات أن يصرح بالتسجيل تحت رقابته ".
- 54 يلاحظ أن الحق في الصورة كحق مستقل مازال محل خلاف كبير في القانون الفرنسي، حيث لا يوجد نص قانوني يكرس الحق في الصورة بصفة عامة، كما أن القضاء يتردد بين خيارين : استقلال الحق في الصورة أو تبعيته للحق في الحياة الخاصة، وأن هذا الحق لم يكرس قانوناً إلا بنصوص ذات طبيعة جنائية تهدف إلى حماية هذا الحق من الناحية الجنائية. راجع : المواد (3/38، 1/29، 1/23) من قانون الصحافة الفرنسي الصادر في 29 يوليو لسنة 1881، والمواد (1-226، 8-226) من قانون العقوبات الفرنسي.
- J. Ch. SAINT-PAU, " Les pouvoirs du juge des référés sur le fondement de l'article 9, alinéa 2, du code civil", D. 2001, jur.2434 ; D. de BELLESCIZE, " Droit à l'image et attentats (Le droit à l'information prévaut-il sur le droit à l'image des victimes)", *op.cit.*, p.11.
- ونجد الوضع ذاته في القانون المصري، حيث تقرر المادتان (309 مكرر، 309 مكرر أ) من قانون العقوبات المصري حماية جنائية للاعتداء علي خصوصية الشخص عن طريق التقاط ونشر الصورة، إلا أننا نجد نصاً في قانون حماية الملكية الفكرية يقرر حماية للحق في الصورة (م 36 من القانون السابق رقم 354 لسنة 1954 بشأن حماية حق المؤلف، والتي حملت رقم (178) في قانون حماية الملكية الفكرية الحالي رقم (82) لسنة 2002م). ويستند الفقه المصري إلي هذا النص للتدليل علي اعتراف القانون المدني المصري بالحق في الصورة. انظر في ذلك : د. حسام الدين الأهواني، الحق في احترام الحياة الخاصة، الحق في الخصوصية، دار النهضة العربية، 1978م، ص 35.
- 55 لمزيد من التفاصيل حول المعاني المختلفة للحق في الصورة راجع : D. de BELLESCIZE, " Droit à l'image et attentats (Le droit à l'information prévaut-il sur le droit à l'image des victimes)", PA, 2 octobre 2001, n°196, p. 5.
- 56 Cl. LIENHARD, " Les victimes et le choc des photos", D.1999, n°38, point de vue, p. V.

- 57 راجع نصوص المدونة المنشورة على موقع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة :
<http://www.aman-palestine.org/LawsCodeConduct.htm>
- 58 نقض جزائي فلسطيني رقم (2003/14)، جلسة 2004/4/5م، مجموعة الأحكام القضائية، الجزء الأول، ص 48.
- 59 نقض جنائي مصري رقم (257)، 47 ق، جلسة 1930 / 1 / 9، س 1 ع، ص 417.
- 60 راجع : المادة (2/189، 3، 4، 5) من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطينية رقم (3) لسنة 2001م.
- 61 نقض جزائي فلسطيني رقم (2003/22)، جلسة 2003/10/13م، مجموعة الأحكام القضائية، الجزء الأول، ص 22.
- 62 د. محمود نجيب حسني، مصدر سابق، 809.
- 63 الآية رقم (11) من سورة الرعد.
- 64 الآية رقم (10) من سورة الفتح.